إصلاح قطاع المياه والصرف الصحي في الريف

«الميثاق»-خاص:

■ تعتزم الحكومة خلال الفترة المقبلة إقرار برنامج وسياسات لإصلاح قطاع المياه والصرف الصحي للمناطق الريفية. وأشارت المذكرة التوضيحية لمشروع القرار المقدم الى مجلس الوزراء مؤخراً، الى اختلالات مالية وإدارية شملت معظم مشاريع المياه والصرف الصحي المنفذة خلال العقود الأربعة الماضية.. وقالت المذكرة التي قدمها وزيرة المياه والبيئة- حصلت «الميثاق» على نسخة منها -انه على الرغم من الاستثمارات الكبيرة التي وظفتها الدولة على مدار العقود الأربعة الماضية لإيصال خدمات المياه النقية والصرف الصحي المأمون لسكان الريف وإشراك العديد من الجهات الحكومية واللجان الشعبية والمنظمات والدول المانحة، إلاّ أن مستوى التغطية متدنٍّ جداً ولا تتجاوز نسبته ٢٥٪ للمياه و١٥٪ للصرف الصحي.. وكشفت المذكرة عن تسرب الكثير من المشروعات لصالح أفراد بدلاً من أن تخدم قرى ومناطق ذات كثافة سكانية واسعة، وتحولها الى مشاريع شرب وزراعة خاصة.. كما أظهرت اختلالات في التعاقدات وكلفة المشاريع المنفذة اضافة الى تمركز المشاريع في مناطق دون اخرى وتكرارها في ذات المناطق وغيره الأمر الذي أدى الى فشل بعضها وبالتالي تقليص أعداد السكان المستفيدين من الخدمة..واكدت المذكرة الحاجة الماسة الى اعادة النظر في الوضع بصورة جذرية، في الية التمويل وتنفيذ مشاريع في المناطق الريفية بما يؤدي الى معالجة تلك الاختلالات.□

وزير الصناعة لـ«الميثاق»:

أعمال التخريب تهدّد التنمية والاستثمار

■ أكد وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل أن ما تشهده بعض المناطق بالمحافظات الجنوبية والشرقية وبعض مديريات محافظة صعدة من أعمال عنف وتخريب تلحق أضراراً كبيرة بالاقتصاد الوطني وجهود الحكومة في تحقيق الاستقرار والتنمية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وطالب المتوكل -في حوار مع «الميثاق»- الدولة والحكومة وكافة مكونات المجتمع باتخاذ إجراءات صارمة لمواجهة هذه الأعمال التي يقوم بها خارجون على الدستور والقانون، والحيلولة دون تكرارها مستقبلاً، وليس إدانتها فقط.

وكشف المتوكل عن وجود أوضاع احتكارية في أسواق العديد من السلع وبالذات الأساسية منها.. وشدّد على أن دور الدولة في هذا الجانب يتمثل في ضمان عدم ممارسة الاحتكار.

كما تحدّث وزير الصناعة والتجارة عن جهود وزارته في إنشاء المناطق الصناعية، والاستفادة من أحجار البناء والزينة، ومستجدات مفاوضات انضمام بلادنا إلى منظمة التجارة العالمية، وبرنامج «صنع في اليمن» واستراتيجية التنمية الصناعية.

أجرى الحوار- جمال مجاهد

الوضع الاحتكاري قائم وآلية السوق غير فاعلة

بعض وسائل الإعلام الخارجية تشوه سمعة اليمن

□ إلى أي مدى يمكن أن تؤثر أعمال العنف والتخريب التي تشهدها بعض المناطق بالمحافظات الجنوبية والشرقية وبعض مديريات محافظة صعدة، على التنمية والاستثمار في بلادنا؟

- إن أعمال العنف والتخريب التي تقوم بها عناصر خارجة على الدستور والقانون لها تأثير دون أدنى شك على التنمية والاستثمار.. فالاقتصاد هو انعكاس ومرآة للأوضاع السياسية والاجتماعية ومدى انسجام المجتمع وسعيه وجديته في العمل وفي تحقيق رؤاه الاستراتيجية الواضحة للمستقبل، وهي عوامل أساسية تؤثر على جانب الإنتاج وتنعكس على الاقتصاد الوطني.

تأثير ما يحدث من أعمال عنف وتخريب لا يقتصر على المستثمر الأجنبي فقط بل يطال المستثمر المحلي أيضاً، وأعتقد أن ما نعاني منه ويجب أن نركّز على معالجته صورة بلادنا في الخارج، خصوصاً وأن بعض وسائل الإعلام الخارجية مبالغة وتعكس صورة غير حقيقية وغير إيجابية عن الوضع في بلادنا، وكما يقول المثل الشائع "مخرب غلب ألف عمّار"، يعني ما تبذله الحكومة في سنوات طويلة من جهود لتحسين صورة بلادنا ومراجعة سياساتها، وتعزيز الأمن من خلال خطط الانتشار الأمني، وتحقيق الحكم الجيد وتطوير مؤسسات الدولة، هذه الجهود يمكن لمجرد حادث عابر أن يؤثر عليها بشكل كبير.. ولهذا يجب أن تقف الدولة والحكومة والمجتمع بكل مكوّناته أمام مثل تلك الأعمال المسيئة للوحدة الوطنية التي نشهدها ليس فقط من باب الإدانة ولكن أيضاً من خلال اتّخاذ إجراءات صارمة لمواجهتها ومنعها والحيلولة دون تكرارها في المستقبل.

الاحتكار قائم

□ أحدث تقارير وزارة التخطيط توقّع تراجع معدلات التضخم ولكنه تحدّث عن إجراءات وسياسات مطلوبة حتى يلمس المستهلك تراجع أسعار السلع والخدمات.. كيف تقيم جهود والوزارة في مراقبة الأسعار؟

- ما زلنا في مرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق ولهذا نواجه في أسواق العديد من السلع وبالذات الأساسية أوضاع احتكارية، فهناك مجموعة من المنتجين والمستوردين هم القادرون على أن يتحكموا في السوق، وبالتالي آلية السوق التنافسية غير فاعلة.. ودور الدولة في هذا الجانب هو ضمان عدم ممارسة الاحتكار، الوضع الاحتكاري قائم وقوانيننا تمنع ممارسة الاحتكار وتفرض عقوبات مشدّدة عليه.. ومع ذلك وعلى المدى الطويل يتحقق الانتقال إلى اقتصاد السوق وتكون آليته فاعلة.

وقد شهدنا خلال الأعوام الماضية ارتفاع الأسعار وحاولت الحكومة أن تخفّف من المبالغة في زيادة الأسعار، وتمكنّا من ذلك عبر أدوات مختلفة منها تشجيع القطاع الخاص على استيراد كميات كبيرة، وتعزيز دور المؤسسة الاقتصادية اليمنية.

والمؤشرات والأرقام تدل على أن الأسعار انخفضت ولكنها لم تنخفض بالقدر الذي تراجعت به عالمياً.. وبحسب السلعة فقد انخفض الحديد بشكل كبير ومواز للانخفاض العالمي لكن المواد الأساسية لم تنخفض بنفس النسبة العالمية لأسباب بعضها قد يكون مقبولاً وبعضها يعكس الوضع الاحتكاري لتلك السلع.

هناك آليات يجري تنفيذها لتفعيل آلية السوق الحرّ بشكل سليم ومنها توفير المعلومات للمستهلك، وتطبيق لائحة التجارة الداخلية، وقانون حماية المستهلك الذي يتضمن عقوبات رادعة للمخالفين.

مناطق صناعية

□ ما الذي تم إلى الآن في مجال المناطق الصناعية، وكيف تنظرون إلى هذا المشروع الاستراتيجي الذي تقدّر الدراسات أنه يستطيع أن يوفّر آلافاً من فرص العمل ويستقطب استثمارات كبيرة؟

- حدّدت الحكومة حتى الآن مجموعة من المواقع في عدد من المحافظات لإنشاء مناطق صناعية وتقديمها للمطوّرين من القطاع الخاص.. ومن أهمها المنطقة الصناعية في منطقة العلم بعدن والمنطقة الصناعية في لحج والمنطقة الصناعية في الحديدة بجوار الميناء وعلى طريق الصليف، والمنطقة الصناعية في الشحر.. وهناك مناطق اقتصادية حدودية منها الوديعة "الإخاء" على جانبي الحدود اليمنية السعودية، ومنطقة أخرى على حدود بلادنا مع عمان مقابل منطقة المزيونة.

المقاربة التي نتبنّاها حالياً أن تقوم الحكومة بتسليم المواقع وتعمل على ربطها بخدمات البنية التحتية، ومسئولية المطوّرين إقامة البنية التحتية داخلها ثم تأجيرها وإدارتها.. وهناك الآن شركات استشارية مكلفة بإجراء دراسة للمناطق الاقتصادية الخاصة وتحديد المزايا النسبية المتوافرة بالمحافظات.

ولا يمكن إقامة صناعة بدون تجاوز المعوّقات والمشاكل التي تواجهها، ومن أهمها الخلاف حول الأراضي وضعف البنية التحتية، ولهذا كان إقامة المناطق الصناعية لتجاوز هذين المعوّقين الرئيسيين.. كما أنه لا يمكن أن نحقق التنمية الاقتصادية دون أن تكون الصناعة هي القاطرة الأولى لها، ونلاحظ أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي محدودة للغاية وتتراوح بين ٥-٦٪ وهذه نسبة ضئيلة حتى مقارنة بالدول التي تشبه بلادنا في أوضاعها الاقتصادية.

أحجار البناء

□ وماذا عن الاستفادة من أحجار البناء والزينة التي تتوافر في بلادنا بكميات كبيرة؟

- نحن نسعى لاستثمار المواد الأولية المتاحة خاصة في الجبال وما تزخر به من مواد بناء وأحجار طبيعية من رخام وجرانيت وغيرها، وهذا ما دفعنا للتعاون مع هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية.. وتم تقديم مشروع إلى مجلس الوزراء مكمّل للمناطق الصناعية يتبنى إقامة مجمّعات صناعية لأحجار البناء بشكل أساسي.. وطبعاً الفكرة وراء هذا المشروع هي المحافظات التي تزخر بأحجار البناء، ونستطيع أن ننظّم عملية استغلالها من خلال مجمّعات بدلاً من التناثر كما نستطيع أن نطوّر التكنولوجيا المستخدمة ونقلّل من فاقد الاستخراج البدائي، ونخفّض التكلفة بدلاً من نقل الأحجار إلى أسواق الاستخدام من خلال إقامة المناشير في هذه المجمّعات وبالتالي نستغل المتبقّي من هذه الأحجار ونقلّل تكلفة النقل في أماكن الاستهلاك.. بدأنا بالمحافظات المشهورة باستخراج الأحجار وتم تحديد المواقع وصدر قرار مجلس الوزراء بهذا الشأن ونحن على تواصل ومتابعة مستمرة مع السلطات المحلية في المحافظات المعنية خاصة مأرب وذمار كاولوية لتنفيذ مثل هذا المشروع.

مفاوضات الانضمام

□ إلى أين وصلتم في التفاوض مع منظمة التجارة العالمية حول انضمام بلادنا، وهل ستستكملون متطلبات الانضمام بحلول نهاية العام الجاري؟

- انضمام بلادنا لمنظمة التجارة العالمية لا يعني مجرّد عضوية، وإنما يختصر لنا الطريق نحو تحقيق الاندماج الإقليمي في تكتلات مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتجمع صنعاء.. الأساس في الانضمام هو مواءمة القوانين والتشريعات والأنظمة مع المنظمة.

وخطة عملنا لما تبقّى من العام أن يتم استكمال التفاوض الثنائي.. الآن خطونا خطوات كبيرة مع أستراليا ونأمل أن يتم قريباً توقيع الاتفاق الثنائي معها.. والجانب الأساسي الثاني هو المفاوضات متعددة الأطراف حيث حاولنا أن نقلّص من فترات التباعد في جولات التفاوض في جنيف.. كان لدينا اجتماع إيجابي الشهر المنصرم استطعنا أن نخرج منه باتفاق التزمت فيه الدول المفاوضة بأن تنتقل إلى كتابة التقرير وهو المادة الأساسية في الاتفاقية متعددة الأطراف.. واعتقد أننا بهذه الخطوة انتقلنا إلى مرحلة متقدمة، نأمل أن يتم تسريعها.

البعض يطرح السلبيات التي يمكن أن تنتج عن هذا الانضمام بما في ذلك القطاع الخاص، ولكن الجانب الآخر لاندماج بلادنا في الاقتصاد العالمي هو التنافسية، ولا يمكن أن تتحقق التنافسية دون أن يتهيأ القطاع الخاص لظروف مختلفة بعيدة عن الاحتكار والحماية.. والحكومة من جانبها ستتولى حماية مواطنيها وأنشطتها الداخلية من الممارسات الضارة كالإغراق مثلاً.. وهناك مشروع قانون حماية الإنتاج الوطني من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية المعروض حالياً أمام مجلس النواب.. نحن سنعدّ برامج لمساعدة القطاع الخاص لتأهيل نفسه للتنافسية القادمة.

وأدعو القطاع الخاص -وهو شريك أساسي مع الحكومة في اللجان المختلفة بما في ذلك الآلية الوطنية- للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية -من الآن فصاعداً لأن يعبّر عن نفسه من خلال هذه الآليات ويحدّد رؤاه بشكل أكثر وضوحاً حتى نتمكن من النظر في القضايا بشكل منهجي وعلمي ونتخذ قرارات وطنية في القضايا التي نشعر بشكل جماعي أنها قد تضر بالاقتصاد الوطني والقطاع الخاص.

«صُنع في اليمن» محاولة لاستعادة ثقة المستهلك بالمنتج الوطني

لم تنخفض الأسعار بالقدر الذي تراجعت فيه عالمياً

«صُنع في اليمن»

□ أطلقتم مؤخراً برنامج "صُنع في اليمن" وأعلنتم عن إعداد استراتيجية للتنمية الصناعية.. ما رؤية الحكومة للنهوض بالصناعة الوطنية؟

- المدخل الأساسي لبرنامج «صُنع في اليمن» هو كيف نعيد خلق الثقة بين المستهلك والمنتج اليمني.. لا يمكن أن نفكر في تعزيز الصادرات دون أن نفكر في موطئ قدمنا في السوق اليمنية.. نعمل على خلق الثقة من خلال حملات إعلامية تستمر سنتين أو ثلاث سنوات بدعم من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والبنك الإسلامي للتنمية لا بد أن نلزم المنتج بإنتاج سلعة بجودة مقبولة لأن صاحب القرار في الأخير هو المستهلك.. إذاً حتى يثق المستهلك بالمنتج الوطني يجب أن يكون على يقين بالتزامه بمواصفات وجودة معينة منافسة لما تقدمه المنتجات المستوردة.

كما تم اختيار شركة استشارية وضعت برنامجاً لمجموعة زيارات لبلادنا تعتمد على نزول ميداني لاستبيان رأي المستهلكين والمنتجين، وهذا البرنامج يمكن الاستفادة منه في إعداد استراتيجية التنمية الصناعية.

فكرة الاستراتيجية انطلقت مع انعقاد مؤتمر «صنع في اليمن في ديسمبر ٢٠٠٨ بالمكلا.. وتم توقيع اتفاقية ومذكرة تفاهم مع الحكومة الماليزية ومع شركة استشارية ماليزية مشهورة عالمياً لمساعدة بلادنا في إعداد الاستراتيجية.. وبدأنا الخطوات العملية ووضع الإطار الزمني والفني وسوف نستقبل فريقاً زائراً من «٦» خبراء ماليزيين هذا الأسبوع لبدء المرحلة الأولى في إعداد الاستراتيجية.

ونأمل خلال ٨ شهور أن تكون الاستراتيجية جاهزة لتقديمها إلى مجلس الوزراء لإقرارها.□

تراجع عائدات اليمن من صادرات الأسماك

■ تراجعت عائدات اليمن من صادرات الأسماك والأحياء البحرية خلال النصف الأول من العام الجاري إلى قرابة ١٠٥ ملايين دولار مقارنة بـ ١٢٠ مليوناً و٢٧٤ ألف دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٨م.

وجاء تراجع القيمة بفعل تراجع الكمية المصدرة لنفس الفترة إلى ٤٧ ألفاً و٣١٦ طناً مقارنة بـ ٥٣ ألفاً و٨٣٠ طناً خلال الفترة المقابلة من عام ٢٠٠٨م بنسبة انخفاض بلغت ١٢٪.

وأرجع تقرير صادر عن وزارة الثروة السمكية أسباب تراجع الكميات المصدرة إلى ارتفاع أسعار الأسماك والمنتجات البحرية محلياً مقارنة بالأسعار العالمية، وكذا قرار وزارة الثروة السمكية بمنع اصطياد بعض الأسماك الاقتصادية وعدم فهم بعض المصدّرين اليمنيين لاحتياجات الأسواق العالمية من المنتجات السمكية وآليات تحضيرها.□

تضاعف الميزانية المجمعة للبنوك

■ أكّد محافظ البنك المركزي اليمني أحمد عبد الرحمن السماوي أن الميزانية المجمعة للبنوك اليمنية تضاعفت ستة أضعاف خلال الـ ١٠ سنوات الماضية لتقفز من ٢٤٢ مليار ريال عام ١٩٩٩م إلى نحو تريليون و٥٤٥ مليار ريال بنهاية ٢٠٠٨م.

وقال المحافظ السماوي في افتتاح أعمال الدورة التدريبية الخاصة بالقروض المشتركة في أنشطة المصارف اليمنية بصنعاء السبت، إن رؤوس أموال البنوك العاملة في اليمن ارتفعت من ١٧ ملياراً و٦٠٠ مليون ريال نهاية ١٩٩٨م إلى ١٢٠ مليار ريال بنهاية عام ٢٠٠٨م. كما قفزت الودائع من ٥٠ مليار ريال أواخر ١٩٩٥م إلى نحو تريليون و٣٣٣ مليار ريال بنهاية عام ٢٠٠٨م أي أنها زادت بنحو ٢٤ ضعفاً عما كانت عليه.

وأشار السماوي إلى أن الأرقام الأولية تشير إلى أن الودائع في أواخر يونيو ٢٠٠٩م قد وصلت إلى تريليون و٢٧٨ مليار ريال بزيادة ٤٥ مليار ريال خلال الستة الأشهر الأولى من العام الجاري.□

78.4 % نسبة تخصيص تعهدات المانحين

■ قال وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع برمجة المشاريع المهندس عبد الله الشاطر إن الجهود المبذولة في إطار التعاون والتشاور بين وزارة التخطيط والجهات المانحة أثمرت في استكمال إجراءات التخصيص للتعهدات، حيث بلغ حجم التخصيصات المنجزة بنهاية يونيو ٢٠٠٩ نحو أربعة مليارات و٤٧٩ مليون دولار ما نسبته ٧٨,٤٪ من إجمالي تعهدات المانحين.

وأوضح الشاطر أن إجمالي ما تم التوقيع عليه بلغ مليارين و٦٣٥ مليون دولار ما نسبته ٦٠٪ من إجمالي التخصيصات، فيما تجاوز الإنفاق من المبالغ المتفق عليها ٣٥٠ مليون دولار.

وأشار وكيل وزارة التخطيط إلى أن حجم تعهدات المانحين المعلنة خلال مؤتمر لندن وما بعد انعقاده بلغ خمسة مليارات و٥٠٠ مليون دولار أضيف إليها المبالغ التي كانت متاحة ولم تخصص ليصل حجم التعهدات إلى خمسة مليارات و٦٦٨ مليون دولار. □

تقرير رسمي: اليمن من الدول الأقل مديونية في المنطقة

■ «الميثاق»- خاص:

أظهر تقرير رسمي أن إجمالي المديونية الخارجية لبلادنا حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨م بلغ خمسة مليارات و٨٨٦ مليوناً و٢٥٤ ألفاً و٣٤١ دولاراً، والمسحوب خلال العام المالي ٢٠٠٨م بلغ ٢٧٤ مليوناً و٧٠٢ آلاف و٤٠١ دولار، والمسدّد أقساط ٢٠٦ ملايين و٦١٩ ألفاً و٣٤٧ دولاراً، والمسدّد فوائد ٧١ مليوناً و٢٧٠ ألفاً و٩٦٨ دولاراً.. أما إجمالي الديون المشطوبة خلال العام ٢٠٠٨م فقد بلغ ١٩ مليوناً و٣٤٢ ألفاً و٧٩ دولاراً.

وكان الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة قد أعلن عن إعفاء بلادنا من المديونية الجزائرية والبالغة حوالي ٩٠ مليوناً و٣٠٠ ألف دولار، وذلك خلال لقائه فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على هامش مشاركته في أعمال القمة الـ ١٥ لحركة عدم الانحياز بمصر مؤخراً.

وتوقّع تقرير عن "وضع المديونية الخارجية لبلادنا أعدّته وزارة المالية -حصلت «الميثاق» على نسخة منه- أن يتم خلال العام المالي ٢٠٠٩م سحب ٤٢٧ مليوناً و٦٩٦ ألفاً و٦٩٣ دولاراً، وسداد أقساط ١٩٢ مليوناً و٦٢٢ ألفاً و٥٩٠ دولاراً، وسداد فوائد ٧٤ مليوناً و٤٣٦ ألفاً و٦٠٨ دولارات.

وتراكمياً قدّر إجمالي القروض الخارجية لبلادنا بمبلغ ١١ ملياراً و٤١٥ مليون دولار، والمستخدم ٩ مليارات و٧٦٢ مليوناً، والأقساط المسددة ٣ مليارات و٣٥٠ مليوناً، والفوائد المسددة مليار و١٩١ مليوناً، والرصيد القائم للمديونية ٥ مليارات و٨٨٦ مليوناً، والباقي بدون استخدام مليار و٦٥٢ مليون دولار. وعزا التقرير ارتفاع نسبة المؤشرات على ضوء بيانات مركز القروض الخارجية في عام ٢٠٠٨ عن عام ٢٠٠٧، إلى ارتفاع قيمة القروض الناجمة عن التعاقد على القروض الجديدة والتي انضمت إلى قائمة القروض الملتزم بها للدائنين الخارجيين، وتغيّرات أسعار الصرف للعملات الأصلية لقيم تلك القروض وارتفاع حجم التسديدات لخدمة الدين الخارجي.

ولفت التقرير إلى أن "معظم الديون الخارجية لبلادنا تقع ضمن الديون طويلة الأجل ثنائية ومتعددة الأطراف، وحتى الديون التي تظهر تحت مسمّى القروض الخارجية فيتم تصنيفها وفقاً لسعر الفائدة بينما آجل السداد يتعدى العام الواحد وهي ضئيلة جداً، ويعود انتهاج مثل هذه السياسة إلى متطلبات برنامج الإصلاح وطبيعة النمو ومتطلبات التنمية من البنى الأساسية وقدرة الدولة على السداد. ونتيجة لتلك السياسة أضحت بلادنا من الدول الأقل مديونية في المنطقة وفقاً للتصنيف الدولي".

وارتفع رصيد المديونية في عام ٢٠٠٨ بحوالي ١,٢٪ عن العام السابق، وبحسب التقرير الحكومي فإن هذه النسبة تظل في نطاق الحدود الآمنة ويعود السبب في ذلك إلى أن معظم القروض المقدمة لبلادنا من مختلف الدائنين تعد قروضاً ذات شروط ميسّرة وآجال سدادها طويلة وأيضاً انخفاض الدولار مقابل العملات الأخرى.

وحذّرت وزارة المالية في تقريرها من ضعف قدرة الحكومة في استغلال القروض الخارجية المتاحة مما قد يفقدها الاستفادة منها في موعدها المحدد، نظراً لانخفاض المسحوب إلى الواردات من السلع والخدمات بنسبة ٢٢,٢٪ وذلك بسبب ارتفاع الواردات من السلع والخدمات بنسبة أكبر من ارتفاع المسحوب خلال عام ٢٠٠٨ عن الفترة المقابلة في عام ٢٠٠٧، وأكّدت انخفاض نسبة المسحوبات الخارجية إلى إجمالي الاستثمار مما يعني انخفاض نسبة تمويل المشاريع الاستثمارية بقروض خارجية، مما يؤدي إلى ضعف القدرة على استيعاب المتاح من القروض الخارجية البالغة خمسة مليارات و٨٨٦ مليوناً و٢٥٤ ألفاً و٣٤١ دولاراً. وفي نفس الوقت شدّدت الوزارة على ضرورة التوجّه إلى زيادة تمويل المشاريع من المكوّن المحلي وتمويل المشاريع الاستثمارية من الداخل بصورة أكبر، واقترحت إجراء دراسة جدوى التمويل الخارجي في ظل الاتجاه إلى رفع القدرة على استغلال الموارد المحلية المتاحة للاستثمار.

وذكر وزارة المالية أن الأزمة المالية العالمية أثّرت على المديونية العامة لبلادنا في جانب ضعف الاقتراض أو الحصول على قروض جديدة وذلك بسبب ضعف الإقراض من الجهات المانحة لنقص السيولة المالية العالمية.

وحثت الجهات على سرعة استغلال القروض الخارجية، وإمكانية الاستمرار في الاقتراض الخارجي للقروض الميسّرة وطويلة الأجل، وحصر القروض على الأمور الضرورية وذات العائد الاقتصادي المرتفع حتى لا نرتفع بحجم المديونية إلى مستويات غير مرغوبة.□